الأمم المتحدة

E/CN.3/2008/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 December 2007
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة التاسعة والثلاثون

٢٦-٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨

البند ٣ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: التنمية الإحصائية الإقليمية في أفريقيا

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

مذكرة من الأمين العام

وفقا لما طلبته اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التنمية الإحصائية الإقليمية في أفريقيا. ويبرز التقرير القضايا والتحديات التي تواجه البلدان الأفريقية في النهوض بقدراتها الإحصائية. ويقدم التقرير استعراضا عاما للمبادرات الجارية التي يضطلع بها أصحاب المصلحة في أفريقيا بهدف التغلب على تلك التحديات. وتشمل هذه المبادرات تشكيل لجنة إحصائية لأفريقيا واللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي. كما يبين التقرير بالتفصيل سبل المضي قدما ودور اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مواجهة التحديات. وقد ترغب اللجنة في إبداء تعليقاتها على الجهود الجارية الرامية إلى حفز التنمية الإحصائية للبلدان والمنظمات الأفريقية. وقد ترغب أيضا في دعوة جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم الشركاء في مجال التنمية إلى النهوض بدعمهم لمبادرات التنمية الإحصائية في القارة، ولا سيما من خلال المركز الأفريقي للإحصاءات. وترد الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها في الفقرة ٢٥ من التقرير.

* E/CN.3/2008/1.

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٤ (E/2007/24)، الفصل الأول - ألف.

080108 080108 07-64498 (A)

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن التنمية الإحصائية الإقليمية في أفريقيا

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢	٣
ثانيا –	التحديات التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية	٣-٤	٣
ثالثا –	المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية	٥-٢٠	٦
ألف –	إصلاح المهام الإحصائية في المنظمات الإقليمية الرئيسية	٦-٧	٦
باء –	خطة عمل مراكش للإحصاء	٨-٩	٧
جيم –	الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا	١٠-١١	٧
دال –	الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات	١٢	٨
هاء –	الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية	١٣-١٤	٩
واو –	برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا	١٥	٩
زاي –	اللجنة الإحصائية لأفريقيا	١٦	٩
حاء –	الميثاق الأفريقي للإحصاءات	١٧	١٠
طاء –	اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات	١٨	١٠
ياء –	مبادرات أخرى	١٩-٢٠	١٠
رابعا –	المركز الأفريقي للإحصاءات: الاستجابة للتحديات	٢١-٢٤	١١
خامسا –	الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها	٢٥	١٢

أولا – مقدمة

١ – شهدت العقود الأخيرة من الألفية الماضية زيادة هائلة في الطلب على الإحصاءات عالية الجودة في البلدان الأفريقية. ونشأت هذه الزيادة غير المسبوقة في الطلب، بالدرجة الأولى، عن عدد من المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعب أفريقيا. وتشمل هذه المبادرات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر، وأُطُر التكامل الاقتصادي و/أو النقدي دون الإقليمية، وغير ذلك من أُطُر العمل القطاعية المحددة. ونتيجة لذلك، فإن النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية العاملة في مجال الإحصاءات والتنمية الإحصائية لم تجد نفسها فحسب في مواجهة التحديات المتعلقة بزيادة الوعي العام بأهمية الإحصاءات في تنمية القارة وتسخير الموارد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية من أجل بناء قدرات البلدان الأفريقية على تلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات عالية الجودة والناشئ عن برامجها الإنمائية، لكنها أيضا أتيحت لها الفرص التي تمكنها، في جملة أمور، من الاضطلاع بهذه المهام.

٢ – ويحدد هذا التقرير بعض التحديات الرئيسية التي تواجه أصحاب المصلحة في مجال التنمية الإحصائية في أفريقيا، فضلا عن بعض المبادرات التي طرحت مؤخرا لمواجهة تلك التحديات. وتشمل هذه المبادرات إصلاح المهام الإحصائية في المنظمات الإقليمية الرئيسية ولاسيما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا؛ واللجنة الأفريقية للتنسيق الإحصائي؛ واللجنة الإحصائية لأفريقيا؛ والندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية؛ والميثاق الأفريقي للإحصاءات. وفضلا عن ذلك، يشرح هذا التقرير الدور الذي يمكن للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تضطلع به في مواجهة التحديات، والإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها.

ثانيا – التحديات التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية

٣ – تواجه النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية وغيرها من أصحاب المصلحة في مجال التنمية الإحصائية الأفريقية تحديات عديدة من بينها ما يلي:

(أ) ضعف مستوى مشاركة البلدان الأفريقية في الاجتماعات الدولية وأفرقة المدن التي يجري فيها مناقشة وإقرار المعايير والمنهجيات والتصنيفات الدولية – وقد أدى ذلك إلى عدم مراعاة الخصوصيات الأفريقية بقدر كاف في المعايير والمنهجيات والتصنيفات

المذكورة، كما أثار في بعض الحالات شواغل بشأن أهميتها للبلدان الأفريقية. وتتعلق المسألة بكيفية تنشيط المشاركة الأفريقية الفعالة في الاجتماعات والمناقشات الدولية؛

(ب) ترتيب الإحصاءات في سلم الأولويات – لا يشكل دور الإحصاءات بوجه عام أولوية في العمليات الإنمائية الوطنية وفي برامج الدعم التي توفرها الجهات المانحة للبلدان. وعلى الصعيد الوطني، انعكس عدم الالتزام السياسي على نحو كاف بالتنمية الإحصائية في تدني الأولوية الممنوحة للإحصاءات، وفي الأوضاع غير الملائمة للمكاتب الإحصائية الوطنية في التسلسل الهرمي الحكومي، وما يصاحب ذلك من نقص في تمويل التنمية الإحصائية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تجر توعية صانعي السياسات في العديد من المنظمات المانحة بقدر أكبر بالطابع بالغ الأهمية للإحصاءات في دعم تقرير السياسات والرصد القائمين على الأدلة. وهناك مسألتان ينطوي عليهما هذا الأمر، هما: (أ) كيفية النهوض بالدعوة من أجل دمج الإحصاءات في العمليات الإنمائية الوطنية، ولا سيما في استراتيجيات الحد من الفقر؛ و (ب) كيفية منح أولوية أعلى للإحصاءات إما باعتبارها نشاطا قطاعيا أو كجزء أكبر من البرامج القطاعية ذات الأولوية التي تقوم بها المنظمات المانحة؛

(ج) نقص (أو عدم ملاءمة) التخطيط الطويل الأجل للتنمية الإحصائية – تحث خطة عمل مراكش للإحصاء جميع البلدان النامية الفقيرة (والعديد منها في أفريقيا) على وضع استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ وبدء التنفيذ بحلول عام ٢٠٠٧. لكن لا تزال هناك بلدان لم توضع فيها تلك الاستراتيجية، كما أن هناك بلدانا وُضعت فيها هذه الاستراتيجية ولكن عدم كفاية الموارد أعاق التنفيذ. وتتعلق المسألة بكيفية كفالة أن يكون لكل بلد من البلدان استراتيجية تتسم بالتصميم الملائم، وأن تتوفر له الموارد اللازمة لتنفيذها؛

(د) القدرات الإحصائية – تشكل القدرات الإحصائية أهمية بالغة للاستدامة الطويلة الأجل للنظم الإحصائية الوطنية والأنشطة الطويلة الأجل. ولا يزال العديد من البلدان الأفريقية يعاني من نقص القدرة على القيام بأنشطة إحصائية أساسية. وحالة هذه القدرات في الوزارات التنفيذية هي أسوأ منها في المكاتب الإحصائية الوطنية. ولا يتخرج من مؤسسات التدريب ما يكفي لتلبية الطلب الحالي على الأفراد المدربين. وهناك أيضا شواغل بأن مناهج مؤسسات التدريب ولا سيما الجامعات لا تتضمن مواد دراسية تتناول ''الإحصاءات الرسمية'' أو مواد ذات طابع عملي أو مواد تتعلق بالإدارة؛ وأن تدريس الإحصاء لا يزال يجري من جانب العرض على الرغم من الحاجة الهائلة إلى معالجة المسائل المتعلقة بجانب الطلب كذلك؛ وأن التدريب على تحليل البيانات وعرضها ونشرها غير

كاف. وينطوي الأمر على مسألتين هما: (أ) كيفية تلبية الطلب العاجل على الأفراد المدربين في كافة قطاعات الحكومة؛ و (ب) وكيفية كفالة أن تتسم برامج التدريب بالأهمية والطابع العملي؛

(هـ) برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا – شارك العديد من البلدان الأفريقية في برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا (٢٠٠٢-٢٠٠٧) الذي نسقه مصرف التنمية الأفريقي. وساعد هذا البرنامج البلدان المشاركة على تعزيز إحصاءاتها الاقتصادية وما تجمعه من الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، والناتج المحلي الإجمالي والأرقام القياسية ذات الصلة؛ وإعداد تعادلات القوة الشرائية؛ والتنمية الإحصائية العامة، بما في ذلك وضع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية. وتكمن المسألة في كيفية مواصلة الأنشطة التي بدأها برنامج المقارنات الدولية في أفريقيا فيما بعد عام ٢٠٠٧، عندما ينتهي البرنامج العالمي للمقارنات الدولية؛

(و) جولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠ – لم يشارك نحو ١٧ بلدا أفريقيا (أي قرابة من ٣٠ في المائة من مجموع البلدان) في جولة عام ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، لم يجر عدّ ما يقرب من٥٠ في المائة من سكان أفريقيا خلال تلك الجولة من التعدادات؛ وبالإضافة إلى ذلك، تُستخدم بيانات قديمة أو توقعات قديمة لعدد السكان في العديد من البلدان في إعلام البرامج الإنمائية الوطنية وقياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ظل الزخم الذي تكتسبه الأعمال التحضيرية لجولة عام ٢٠١٠، هناك ١٠ بلدان أفريقية ربما يكون لديها مشاكل خطيرة في المشاركة في الجولة. وتكمن المسألة في كيفية كفالة أن تتحرك جميع البلدان الأفريقية وتشارك في جولة عام ٢٠١٠؛

(ز) التنسيق – يعد تنسيق الأنشطة والبرامج الإحصائية أمرا ضروريا من أجل تحقيق التلاحم، وتجنب ازدواج الجهود وإهدار الموارد، وتحسين جودة البيانات. وفي العديد من البلدان، ليس هناك تنسيق كاف بين أصحاب المصلحة، مثل منتجي البيانات ومستعمليها، وفيما بين منتجي البيانات، وفيما بين منتجي البيانات ومؤسسات البحث/التدريب. وبينما يوجد تنسيق جيد فيما بين الجهات المانحة على الصعيد الدولي، فإن الأمر ليس كذلك على الصعيد القطري. وتتعلق المسألة بكيفية وضع وتحسين آليات التنسيق على الصعيد القطري فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الجهات المانحة.

٤ – ومن أجل التعجيل بالتنمية الإحصائية في المنطقة، فإنه من الضروري أن تعمل الأطراف المؤثرة جاهدة على زيادة الوعي لدى مستعملي البيانات، ولا سيما المخططين ومقرري السياسات وصانعي القرارات بشأن الأهمية الاستراتيجية للإحصاءات في عملهم، ولا سيما في الإدارة الاقتصادية الكلية القائمة على الأدلة، وصنع القرارات المتعلقة

بالسياسات، وقياس الفقر ورصده. كما ينبغي أن تقوم الأطراف بدور في مجال الدعوة من أجل كفالة أن يحظى إنتاج الإحصاءات واستخدامها بأولوية عالية لدى الحكومات والوكالات المانحة. ومن خلال بناء قدرة كبيرة على تقييم احتياجات المستخدم بشكل أفضل ومواكبة الاحتياجات المتغيرة من البيانات لمقرري السياسات، فإن القطاع الخاص والمجتمع المدني سيساهمان كذلك في تلك الجهود. وفضلا عن ذلك، ينبغي تشجيع البلدان على بناء قدراتها على تسخير التكنولوجيا وتحسين وسائل جمع البيانات وإدارتها وتوزيعها على المستعملين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشكل البلدان أفرقة مستعملين مؤهلة من أجل فهم وتفسير البيانات الإحصائية المتاحة بشكل سليم، وإعداد الكفاءات في إدارة أعمال المسح في المكاتب الإحصائية الوطنية، وتعزيز التنسيق والتلاحم فيما بين المؤسسات المشاركة في الأنشطة الإحصائية. وتلك هي بعض المسائل والتحديات التي يتعين مواجهتها من أجل تلبية الطلب المتزايد على الإحصاءات عالية الجودة.

ثالثا – المبادرات الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه النظم الإحصائية الوطنية الأفريقية

٥ – من أجل مواجهة التحديات التي جرى تحديدها، يتخذ أصحاب المصلحة في ميدان التنمية الإحصائية في أفريقيا عددا من المبادرات التي تستند بالدرجة الأولى إلى استراتيجيات من قبيل الدعوة، وتنسيق أنشطة بناء القدرات الإحصائية، والتدريب، والنهوض بالقدرات من أجل إجراء الاستقصاءات والتعدادات الخاصة بالأسر المعيشية. وسيركز هذا التقرير على بعض أحدث هذه المبادرات.

ألف – إصلاح المهام الإحصائية في المنظمات الإقليمية الرئيسية

٦ – تشمل التطورات الإيجابية التي جرت في بداية الألفية الجديدة إصلاح المهام الإحصائية في المنظمات الإقليمية الرئيسية، وذلك استجابة للمطالب المتكررة التي أعرب عنها أصحاب المصلحة من أجل معالجة مسألة تخلف نمو الأنشطة الإحصائية في أفريقيا.

٧ – وفي أعقاب عملية إعادة تنظيم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أُعيد إنشاء شعبة الإحصاءات التابعة للجنة تحت اسم المركز الأفريقي للإحصاء في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وجاء ذلك نتيجة الاعتراف بأن الإحصاءات موضوع هام شامل لقطاعات متعددة، وحيوي بالنسبة للنهوض بالاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية ولا سيما فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورصد وتقييم التقدم المحرز باتجاه بلوغ الغايات الإنمائية المتفق عليها بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما وسعت منظمات إقليمية

أخرى من نطاق أنشطتها الإحصائية. وانتهت إعادة هيكلة مصرف التنمية الأفريقي إلى إنشاء إدارة للإحصاءات ذات شعبتين، واحدة لمعالجة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية، والأخرى لبناء القدرات الإحصائية، مما يجعل المصرف أحد أهم مقدمي المساعدة الإحصائية التقنية في القارة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤخرا وحدة إحصائية جديدة في إدارة الشؤون الاقتصادية التابعة لها، كما شرعت في عملية إعداد ميثاق أفريقي للإحصاءات.

باء - خطة عمل مراكش للإحصاء

٨ - أقر اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في مراكش، المغرب، عام ٢٠٠٤، خطة عمل محددة زمنيا ومحددة التكاليف، عُرفت باسم خطة عمل مراكش[(١)]، من أجل النهوض بالتنمية الإحصائية. وتضم خطة العمل ستة إجراءات رئيسية لتحسين مجال الإحصاء على الصعيدين الوطني والدولي، وهي: تعميم التخطيط الاستراتيجي للنظم الإحصائية، ولا سيما من خلال تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الإحصائية؛ والإعداد لجولة ٢٠١٠ العالمية لتعدادات السكان؛ وزيادة التمويل لبناء القدرات الإحصائية؛ وإنشاء شبكة دولية لاستقصاءات الأسر المعيشية؛ وإجراء تحسينات عاجلة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية؛ وزيادة مساءلة النظام الإحصائي الدولي.

٩ - وستُنَفَّذ خطة عمل مراكش للإحصاء في أفريقيا باستخدام الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا باعتباره استراتيجية التنفيذ.

جيم - الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

١٠ - اتفق الرعاة الرئيسيون لمنتدى التنمية الإحصائية في أفريقيا، المتمثلون في مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة ''باريس ٢١'') والبنك الدولي على الشروع في إعداد إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي[(٢)]، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ابتغاء التغلب على أوجه النقص في الجهود الماضية الهادفة إلى تعزيز القدرات الإحصائية في أفريقيا. ويُتوقع أن يتم من خلال

(١) متاحة على الموقع: http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc04/marrakech.pdf.

(٢) مصرف التنمية الأفريقي والشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة ''باريس ٢١'') واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الدولي: ''إطار العمل الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا: تحسين الإحصاءات من أجل تحسين نواتج التنمية''، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وحدة نشر وتوزيع الوثائق، أديس أبابا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

إطار العمل تكوين أواصر التآزر وتجنب ازدواجية الجهود وإيجاد قدرات مستدامة للتنمية الإحصائية في أفريقيا.

١١ - ويتسم الإطار الاستراتيجي باتساع نطاقه، عوضا عن التركيز على مجموعة محددة من الأنشطة والوصفات السياسية، من منطلق الإدراك بأن معظم الأنشطة من الضروري الشروع فيها على المستوى الوطني، وأن البلدان تواجه مشاكل مختلفة ولديها أولويات مختلفة. وقد أقر الإطار رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية في أفريقيا وأصحاب المصلحة في منتدى التنمية الإحصائية في أفريقيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتقع المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بتنفيذ الإطار على الأنظمة الإحصائية الوطنية، بتعاون من المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها الأطراف الداعمة الرئيسية، في حين أن مهام التنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ المتعلقة بالإطار سيتم القيام بها بصفة مشتركة بين مصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

دال - الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات

١٢ - الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات هي محك العمل الرئيسي لخطة عمل مراكش للإحصاء، وعنوان الاستراتيجية التي يتبناها الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي. وحثت خطة عمل مراكش للإحصاء جميع البلدان النامية الفقيرة على وضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات بنهاية عام ٢٠٠٦ والشروع في تنفيذها في عام ٢٠٠٧، بغية توفير إحصاءات أفضل للاستخدام الوطني والدولي مع حلول موعد استعراض الألفية التالي في عام ٢٠١٠. ويُنظر إلى الاستراتيجيات الوطنية باعتبارها نهجا يتمتع بفرصة أفضل لتحسين الإحصاءات الوطنية. وإذا ما أُحسن وضع هذه الاستراتيجيات وتنفيذها، وفقا لمبادئ إعداد الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات، التي وضعتها شراكة ''باريس ٢١'' وشركاء آخرون يمكن لها أن تغير بشكل جوهري المشهد الإحصائي، وتعزز فرص تطور العمل الإحصائي في مختلف البلدان. وتبذل جهود نحو الدفع بجميع البلدان الأفريقية نحو إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية تنمية الإحصاءات.

هاء – الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية

١٣ – الندوة الأفريقية للتنمية الإحصائية[٣] هي مبادرة تتم بقيادة قطرية تهدف إلى إتاحة منتدى تتمكن من خلاله البلدان الأفريقية من مناقشة المسائل المتعلقة بتنمية إحصاءاتها على أساس منسق إقليميا. وتُعقد الندوة في البلدان الأفريقية بالتناوب. وتنظر في عدد من الجوانب المتعلقة بتطوير نظم إحصائية مستدامة، ومعالجة التحديات المتعلقة ببناء القدرات، وإتاحة منبر للتبادل الشامل للخبرات العملية وأفضل الممارسات بين البلدان الأفريقية.

١٤ – وعُقدت الندوة الأولى في كيب تاون، جنوب أفريقيا؛ وعُقدت الندوة الثانية في كيغالي والثالثة في أكرا. وركزت هذه الندوات التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والشعبة الإحصائية، وجنوب أفريقيا (رئيسة أصدقاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) أنشطتها على تبادل المعلومات والخبرات بشأن تعداد السكان والمساكن.

واو – برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا

١٥ – شُرع في هذا البرنامج الذي يشمل القارة بكاملها، ويشارك فيه ٥٢ بلدا أفريقيا، في عام ٢٠٠٢، بهدف تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على إتاحة بيانات ذات موثوقية، وفي الوقت المناسب، عند إدراج تقديرات تعادل القوة الشرائية التي تسهل إجراء مقارنات فيما بين البلدان لمستويات الأسعار والمؤشرات الاقتصادية الكلية بالقيم الحقيقية. وساعد برنامج المقارنات الدولية لأفريقيا، الذي يقوم بتنسيقه وقيادته (ماليا وتقنيا) مصرف التنمية الأفريقي، عدة بلدان أفريقية أيضا في وضع استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات، وإنشاء مراكز التدريب الإحصائية الإقليمية، لتحسين الخدمات التي تقدمها للبلدان.

زاي – اللجنة الإحصائية لأفريقيا

١٦ – إثر إعادة إنشاء الشعبة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أُنشئت هيئة فرعية جديدة مكرسة تحديدا للإحصاءات والتنمية الإحصائية في القارة. وأقر المؤتمر الوزاري الأخير، المعقود في أديس أبابا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إنشاء الهيئة الفرعية التي تتولى المهام المتعلقة بالإحصاءات، وهي اللجنة الإحصائية لأفريقيا، باعتبارها الكيان المحوري للتطوير الإحصائي في القارة.

---

(٣) للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر موقع الندوة على العنوان التالي: http://www.statssa.gov.za/asc/index.asp.

حاء – الميثاق الأفريقي للإحصاءات

١٧ – يحث الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي مؤتمر الاتحاد الأفريقي على القيام بدور أكبر في التطوير الإحصائي للمنطقة، لا سيما في مجال الدعوة على أرفع المستويات لتطوير الأنشطة الإحصائية. وشرع مؤتمر الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء الإقليميين، في وضع مخطط لميثاق أفريقي للإحصاءات، سيُعرض في المؤتمر المقبل لوزراء مالية الاتحاد الأفريقي ومؤتمر القمة لرؤساء الدول، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لإقراره.

طاء – اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات

١٨ – إثر اجتماع ممثلي مصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، المعقود في تونس، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، لمناقشة تنسيق أنشطة بناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، تقرر إنشاء اللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات لتتولى قيادة تنسيق الأنشطة الإحصائية في أفريقيا.

ياء – مبادرات أخرى

١٩ – تجدر الإشارة إلى الاحتفالات السنوية التي عمّت كامل أفريقيا بيوم الإحصاءات الأفريقي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لرفع مستويات الوعي في المجتمع بشأن دور الإحصاءات وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا. وكان موضوع احتفالات عام ٢٠٠٥ هو ”جولة تعداد السكان والمساكن التي ستُجرى في عام ٢٠١٠“؛ وكان موضوع عام ٢٠٠٦ ”الاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات باعتبارها مؤشرا مرجعيا جديدا في التخطيط الإحصائي“؛ وكان موضوع عام ٢٠٠٧ ”قياس مؤشرات العمالة والمؤشرات ذات الصلة“.

٢٠ – ومن المبادرات الرئيسية إصدار المجلة الإحصائية الأفريقية التي تهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في النظم الإحصائية الأفريقية. ويمول مصرف التنمية الأفريقي نشر وتوزيع المجلة. وفضلا عن ذلك، شرعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إصدار رسالة إخبارية إحصائية أفريقية ربع سنوية، وقد صدر عددها الأول في الندوة الأفريقية للتطوير الإحصائي، في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

رابعا – المركز الأفريقي للإحصاءات: الاستجابة للتحديات

٢١ – يُتوقع لإنشاء المركز الأفريقي للإحصاءات[٤] أن يمكّن للجنة الاقتصادية لأفريقيا من القيام بدورها الصحيح في مجال التنمية الإحصائية من خلال تعزيز القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية من أجل إدارة اقتصادية أفضل ومتابعة أنجع للتقدم المحرز تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ – ولأجل تحقيق تلك الغاية، وضع المركز الأفريقي للإحصاءات برنامجا يهدف إلى إنعاش الأنشطة الإحصائية في أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتنسيقها بشكل أفضل، بما يعزز مهامها التنسيقية الإحصائية، ويساعد على تعزيز قدرات النظم الإحصائية في أفريقيا. ويأخذ البرنامج في الحسبان المهام الأساسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وعمل وبرامج مختلف أصحاب المصلحة في مجال التنمية الإحصائية في أفريقيا، وبخاصة مصرف التنمية الأفريقي، والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات، ومؤتمر الاتحاد الأفريقي، بما يضمن تجنب الازدواجية وبناء أواصر التعاون بين الأطراف الفاعلة. وينظر البرنامج أيضا في التحديات المختلفة التي تجابهها أفريقيا في مجال التنمية الإحصائية، ويقوم على مجموعة من الاستراتيجيات التي تهدف إلى التغلب عليها.

٢٣ – ويتكون البرنامج من ستة عناصر هي: برنامج تعداد السكان والمساكن الأفريقي، الذي يهدف إلى إعداد البلدان الأفريقية للمشاركة الكاملة في جولة عام ٢٠١٠ من تعداد السكان والمساكن؛ وإعادة تنظيم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية في أفريقيا التي تهدف إلى تحسين قدرات البلدان على مواجهة الطلب المتزايد على الإحصاءات الناجم عن الخطط الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية؛ والإحصاءات الاقتصادية لدعم البلدان في مساعيها للامتثال للمعايير والقواعد الدولية؛ والتدريب الإحصائي لمساعدة البلدان على معالجة مسألة الموارد البشرية؛ وتنسيق أنشطة التطوير الإحصائي الهادفة إلى معالجة مسألة جهود التطوير الإحصائي غير المنسقة، وإدارة البيانات الإحصائية لتزويد أصحاب المصلحة بإحصاءات تتسم بالجودة عن البلدان الأفريقية.

٢٤ – وفضلا عن ذلك، سيعمل المركز الأفريقي للإحصاءات باعتباره أمانة للكيانات التالية: اللجنة الإحصائية لأفريقيا، واللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات، ولجنة تنسيق الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي.

---

(٤) ترد التفاصيل المتعلقة بالمركز الأفريقي للإحصاءات في الوثيقة المعنونة ”خطة أعمال استراتيجية لتنمية الإحصاءات: تحسين الإحصاءات من أجل تحسين السياسات وتحسين نواتج التنمية“، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

خامسا – الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

٢٥ – حدد هذا التقرير بعض التحديات الرئيسية التي تجابهها القارة الأفريقية فيما يخص تنمية القدرات الإحصائية، بالإضافة إلى بعض المبادرات الهادفة إلى التصدي لها. وقد ترغب اللجنة في الإعراب عن وجهات نظرها بشأن المبادرات التالية لكي يتسنى تحسين قدرات البلدان الأفريقية على الاستجابة للطلب المتزايد على الإحصاءات المتسمة بالجودة الناجم عن خططها الإنمائية:

(أ) الاعتراف بالإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي باعتباره الإطار الذي يمكن من خلاله توجيه جميع الجهود المكرسة للتنمية الإحصائية في المنطقة الأفريقية؛

(ب) دعوة البلدان الأفريقية وشركاء التنمية إلى منح أولوية أعلى للإحصاءات في برامجها الإنمائية، ودعم تعميم الإحصاءات في العمليات الإنمائية القطرية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

(ج) دعوة جميع البلدان الأفريقية إلى وضع استراتيجيات وطنية لتنمية الإحصاءات، ودعوة شركاء التنمية إلى المساعدة في إعداد وتنفيذ هذه الاستراتيجيات على حد سواء؛

(د) دعوة شركاء التنمية إلى دعم البلدان الأفريقية في المشاركة الكاملة في جولة عام ٢٠١٠ لتعداد السكان والمساكن؛

(هـ) دعوة شركاء التنمية إلى دعم البلدان الأفريقية، من خلال آليات التنسيق التي أنشأها أصحاب المصلحة في أفريقيا، بما في ذلك اللجنة الإحصائية الأفريقية ولجنة تنسيق الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي واللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات؛

(و) تقديم الدعم لبرنامج العمل العام للجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الإحصاءات، ولدورها التنسيقي في الهيئات المختلفة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية لأفريقيا، واللجنة الأفريقية لتنسيق الإحصاءات، والهيئات الأخرى.